

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

رَدَّ قويٌّ تجاه تفكيك المحقق الخوئي

لقد استغرينا حينما أخرج المحقق الخوئي «مقام الإثبات» عن منصة النزاعات قائلاً: «إلا أن الإطلاق والتقييد في مقام الإثبات خارج عن محل البحث هنا حيث إنَّه (النقاش) في الإطلاق والتقييد في مرحلة التبُوت و الواقع كما عرفت (بأنَّهما ضدَّان وجوديَّان ثبوتاً)». [1]

بينما نواجهُه بِأنَّ:

1. هذه الفقرة تُعد مصارةً بالمطلوب كما عاينتها بدقةٍ فإنَّه لم يُستذكِّر دليلاً على «إخراج عالم الإثبات» من موطن الصراع.

2. بل عبائر فطاحل الأصول كالمحققين الآخوند والنائيني و... مليةة بِأنَّ الالفاظ الأوامر وإنشاءات المولى هي التي لا تتقبل التقييد عقلاً، إذن فهو لا يَتحدثون عن أفق الإثبات تماماً لا التبُوت الواقعي للغرض - كما زعمه - وَيَبُدو جلياً أنَّ المحقق الخوئي قد خلط بين المعاني المتشتتة للفظ «التبُوت» إذ يُعد مشركاً لفظياً: 1. بين التبُوت بالمعنى العقلي التصوري - وهو مَرام المحقق النائيني - 2. وبين التبُوت للجعل والإنشاء - وهو نفس عالم الإثبات - 3. وبين التبُوت بمعنى وعاء الاحتمالات 4. وبين التبُوت بمعنى الواقع النهائي كما زعمه السيد مُعتقداً بِأنَّ غرض المولى إما مقيَّد وإما مطلق و حيث قد استحال الإهمال ثبوتاً فسيتوجَّب الإطلاق - أي لاحظ عدم القيد - ضرورةً، بينما مستهدف الأكابر هو الرَّقم الأول.

3. فعلى أثره، قد أخطأ بعض تلامذة المحقق الخوئي أيضاً كالشهيد الصدر حينما تلقوا الرَّقم الرابع مسلماً اتكالاً على أستاذه بِأنَّ «التبُوت» يُعادل «واقع الغرض المكتوم» بينما قد ذَهَل عن أنَّا لا يَهْمَنَا «الغرض الواقعي للمولى» لدى مبحث «تقييد الأمر بالقصد» لأنَّا حالياً موظفون بالخطابات اللفظية فنَتَنَازَع هل يُطيق المولى تقييد العبادة بالقصد أم لا؟ و لهذا قد أجاب بعض الأجلاء باستحالته العقلية التبُوتية لدى الإنشاء لا إلى أنَّ التبُوت بمعنى «الغرض الواقعي» مقيَّد كي لا تحدث أية استحالة فيه، فإنَّ أساس «تصور التقييد بالقصد» و افتراضه الذهني ثبوتاً لدى لاحظ المولى هي عملية مَعقولَة جزماً فلا تُحدِّث استحالة فيه.

4. ففي نسقه أيضاً ستسَبِّين مقالة المحقق النائيني قائلاً: «وَأَمَّا الانقسامات اللاحقة للحكم فلا يمكن فيها التقييد «ثبوتاً» (أي عقلاً لدى الإنشاء اللفظي للمولى) و إذا امتنع التقييد امتنع الإطلاق أيضاً لما بين الإطلاق والتقييد من تقابل العدم والملكة». [2] فإنَّ «التبُوت» المسطور لا يُقابل الإثبات الخارجي كي يُنْتَج «التبُوت الواقعي المكتون» كما تلقاها السيد بل يعني الاستحالة العقلية كما نَقَّحناها، بل قد صرَّح المحقق النائيني ضمن حَقْل آخر قائلاً: «لامتناع التقييد به الملازم لامتناع الإطلاق كما تقدم، فالأمر (و الخطاب) من هذه الجهة يكون مهملاً لا إطلاق فيه و لا تقييد (لدى الإنشاء) كما كان بالنسبة إلى العلم و الجهل به مهملاً لا إطلاق فيه و لا تقييد، هذا بحسب عالم الجعل و التشريع (اللفظي) و أَمَّا بحسب التبُوت و الواقع (أي الغرض النهائي) فلا بد إما من نتيجة الإطلاق، و إما من نتيجة التقييد» [3] فبالنَّاتِي لا تَتَوَجَّه إِشكالِيَّة المحقق الخوئي تجاه أستاذه فإنَّ أصلَّة الإطلاق عن القصد

ستُجدينا لدى «مقام إثبات مراد المولى» فتُعد كاشفةً ظاهريةً للمراد التشريعي الإثباتي لا الغرض الثبوتي الواقعي.

---

- [1] خوئي ابوالقاسم. محاضرات في أصول الفقه (الخوئي). 2. Vol. 2. ص179 قم - ايران: انصاريان.
- [2] نایینی محمدحسین. فوائد الأصول (النائینی). 1. Vol. 1. ص146 قم - ایران: جماعة المدرسین في الحوزة العلمیة بقم. مؤسسة النشر الإسلامي.
- [3] نفس الیَنبوع ص 158.